

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٤٨١

الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١١/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد باكوراموتسا	(رواندا)
ثم:	السيد كارديناس	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانيز بارنويغو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد كاغامي
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ديفيد هني
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندر فورث

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس.

بموجب المادة ٢٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، فإنه:

"إذا رأى رئيس مجلس الأمن أن الوفاء بمسؤوليات الرئاسة على الوجه الصحيح يقتضي منه ألا يرأس المجلس في أثناء النظر في مسألة بعينها ذات صلة مباشرة بالعضو الذي يمثله، فعليه أن يعلم المجلس بقراره ذلك. وفي تلك الحالة تؤول الرئاسة، لغرض النظر في تلك المسألة، إلى ممثل العضو التالي له بحسب الترتيب الهجائي الانكليزي..."

يلاحظ المجلس أن هذا الحكم يعطي الرئيس حرية التصرف الكاملة في هذه المسألة. وبعد أن درست المسألة، رأيت أن من المناسب لي أن أمارس حرية التصرف الممنوحة للرئيس بموجب المادة ٢٠ وأن أخلي منصب الرئاسة أثناء مناقشة هذا البند. وإنني لواثق بأن المجلس يوافقني على أن هذه الطريقة هي الطريقة النزيهة والمناسبة للمضي بأعمال المجلس.

وعليه، وبموجب المادة ٢٠، وأخذاً في الاعتبار قرار المجلس المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/55)، أدعو ممثل الأرجنتين إلى شغل منصب الرئاسة بغرض دراسة البند المدرج في جدول أعمالنا اليوم.

شغل السيد كارديناس (الأرجنتين) مقعد الرئاسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم الأول نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع في رواندا،

سعادة اللواء بول كاغامي. أرحب بنائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع في رواندا وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد كاغامي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب المجلس، وإنها لفرصة مناسبة لي أن أتوجه بالشكر الحار لمجلس الأمن ولأعضائه على الدعم الذي قدموه لبلادي خلال الأوقات الصعبة التي مررنا بها. وبالنيابة عن حكومة بلادي والشعب الرواندي، أطلب إلى المجلس أن يقبل حضورني هنا كعلامة مخلص على الامتنان.

ونتوجه بآيات الشكر أيضاً للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، الذي بذل كل ما يستطيعه سعياً لإيجاد حلول لمشاكل بلادي والمنطقة. وبفضل مساعدته وحكمته، تم تحقيق عمل قيم جداً، مع أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

ولن ينسى العالم أبداً المأساة التي ضربت بلادنا، وهي أسوأ مأساة تحل بالجنس البشري منذ وقوع المحرقة. لقد استجمعنا شجاعتنا بأيدينا وقاتلنا من أجل وقف إبادة الجنس. ونتوجه بالشكر إلى الشعب الرواندي، الذي وقف وحيداً، بالرغم من إدراكنا أن الآخرين كانوا معنا آنئذ، وإن لم يكونوا معنا جسدياً. فقوات الحكومة السابقة المهزومة دمرت كل شيء في بلادنا وجدته في طريقها، وقتلت واغتصبت المدنيين ونهبت كل ما تستطيع حمله ورفعته. فندوب الجراح العميقة التي أصابت مجتمعنا المدني ما زالت واضحة للعيان في أنحاء البلاد، وهي بلاد عقدنا العزم، كمسألة تتسم بالعجالة، على إعادة بنائها ومنحها احساساً جديداً بالعدالة والوحدة.

لقد مرر بلادنا بأوقات عصيبة من قبل - لكن ذلك لا يعود كثيراً إلى الوراء بالدرجة التي تصورها وسائل الإعلام الدولية. فعمليات إبادة الجنس التي ارتكبتها مؤخراً قوى الشر لهي مثال على ما يمكن أن يؤدي إليه قيام البشر بارتكاب جرائم دون عقاب: أي أن العنف يولد مزيداً من العنف، وأن اللاجئيين يولدون مزيداً من اللاجئيين في أنحاء المنطقة.

ويعيش على تراب جيراننا مزيج من اللاجئيين الروانديين، وهم خليط من القتلة المسلحين الذين ما زالوا يرتدون زيهم، ومن السكان الأبرياء. وإن كلا

الضباط؛ وهم يشاركون في برامج لإعادة التوجيه في مختلف أنحاء البلاد. وهذه البرامج ستنتهي عما قريب، وستبدأ عملية إعادة ادماجهم في غضون أسابيع قليلة.

لقد بذلت حكومتنا قصاراها لتلبية الاحتياجات العاجلة لسكانها، ولكننا لا نملك الوسائل الكافية للقيام بذلك ولتنفيذ مبادئنا المتعلقة بالحكم الصالح القائم على تحقيق العدالة لجميع الروانديين بغض النظر عما كان يفرق بيننا. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يظطلع بمسؤوليته عن مساعدتنا لمساعدة الشعب الرواندي على مساعدة نفسه.

إن التأخير في مساعدة حكومتنا، أو رفض مساعدتها، سيؤدي إلى تقويض الثقة التي نتوقعها من الشعب الرواندي. كما أنه سيزيد من الضغوط على مجتمع المانحين الدوليين، وسيديم متلازمة "كلل المانحين". لقد حان وقت العمل، وكلما انتظرنا زادت الحالة سوءاً.

ونعتقد أن من الضروري مد يد العون للشعب الرواندي حتى يساعد نفسه، وإعطائه فرصة ليثبت أنه قادر على القيام بذلك بالطريقة التي ستحقق له على الأرجح الانتماء الوطني في ظل العدالة والتسامح والمصالحة والوحدة.

إن السلم والاستقرار في رواندا وفي المنطقة يتوقفان على ما يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي، وعلى سرعته فسي القيام بذلك بالطريقة التي ستحقق له الصحيحة للمجرمين والتصدي لمشكلة الافلات من العقاب في المنطقة هما بالتأكيد أفضل حل لنا جميعاً. ولقد فهم المجتمع الدولي فعلاً أن الاستقرار وسيادة القانون لا يتأتيان إلا باتخاذ التدابير الصحيحة لمعاقبة المجرمين، وبالسرعة الكافية لضمان العدالة والوحدة وتطوير فكرة الانتماء الوطني الخالي من الانقسام والطائفية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون لهذه الجلسة.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

المجموعتين ما زالتا عرضة للتضليل من جانب الزعماء أنفسهم الذين دبروا المذابح التي وقعت من قبل وتلك التي وقعت في الفترة الأخيرة. وإن المجرمين يحظون بالدعم ويجري مدهم بأسباب القوة بواسطة المعونة الدولية الموجهة إليهم على نحو أعمى وذلك بسبب السياسات المتناقضة وانتهاك القوانين والنظم التي تحكم أجهزة الأمم المتحدة نفسها، مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والتي تتعلق بتعريف من يعتبر ومن لا يعتبر لاجئاً. إن هؤلاء المجرمين استباحوا مرة أخرى حرمة القانون وشرعوا في تهريب وقتل الناس العاديين والأبرياء الذين يتوقون للعودة الى وطنهم.

ومن الواضح أنه يجري احتجاز اللاجئين الأبرياء كرهائن، دون أن يتمكن المجتمع الدولي - ويا للسخرية من وقف ذلك. وإننا نريد بالتأكيد إطلاق سراح هؤلاء الرهائن وعودتهم الى وطنهم. إننا نتوقع رجوعهم الى ديارهم، لكننا بانتظار الوسائل المناسبة لضمان عودتهم سالمين وإعادة توطينهم.

ومما يبعث على الأسى أن أعمال التهريب التي تمارس ضد هؤلاء الأبرياء ما زالت مستمرة دون التصدي لها. وقد جرى تضخيم قوة هذه المجموعات الإجرامية. ونعتقد أن بالإمكان نزع سلاحها على نحو حاسم وإعادة توزيعها على أماكن لا يكون فيها بمقدور الجماعات هذه تشكيل تهديد أمني مباشر على رواندا. إننا نناشد المجتمع الدولي، في إطار الأمم المتحدة، أن يساعد زائير على معالجة هذه المشكلة.

إن قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، والتي خفض عددها من ٨٠٠ ٢ الى ٢٧٠ عند بدء المجازر في رواندا، وصلت الآن الى رقم مرتفع يبلغ ٦٠٠ ٥. وإن الدور الراهن الذي تضطلع به هو موضع تقدير بالتأكيد، ولهذا السبب أيدت حكومة بلادي تجديد ولايتها.

وداخل البلاد وضعت الحكومة الرواندية الترتيبات التالية: أنشئت حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة وجمعية وطنية وفقاً لروح اتفاق أروشا للسلم، الموقع في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، ومن نفس المنطلق يسرنا أن نرحب بعودة ما يقرب من ٥٠٠ ٢ جندي من قوات الحكومة السابقة من بينهم ٧٠ من الضباط وكبار